كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

Valerie Giscard d'Estaing Reforms for Women 1974-1981

M .Dr. Ashwaq Salem Ibrahim Al-Doury

University of Samarra/College of Education
Department of History

* *Corresponding author: E-mail* :اميل الباحث

***Keywords*:**
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 19 Oct. 2020
Accepted 9 Nov 2020
Available online 23 Jan 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

This research studies the changes that occurred in French society, especially during the assumption of the French President, Valerie Giscard d'Estaing who led the reforms that modernized French society, after the economic, social and cultural transformations alongside the new role of women in society. The demands of the women's movement at that time and its amazing deeds aimed at attracting the attention of the media and political circles, because women were rarely presented as an independent being in a patriarchal society. The research is divided into four sections that deal with the political reforms undertaken by Valerie Giscard, whether general or specific to French women, Valerie Giscard's reforms related to socio-economic women, the enactment of laws related to women's rights, and reforms and other laws that focus on the rights of French women and raising their status in French society. The research concludes that Valérie Giscard d'Estaing's goal was not to revolt or build heaven for all, but rather to reduce the stark inequalities that existed in French society.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.16

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of

إصلاحات فاليري جيسكار ديستان الخاصة بالمرأة
١٩٧٤-١٩٨١م

م. د. أشواق سالم إبراهيم الدوري/جامعة سامراء /كلية التربية

الخلاصة:

جاء هذا البحث من أجل دراسة التغييرات التي حدثت في المجتمع الفرنسي ، ولاسيما في أثناء تولي الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان الحكم ،إذ قاد الرئيس الفرنسي الإصلاحات التي حدثت المجتمع الفرنسي ،بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على ذلك المجتمع ، والدور الجديد للمرأة في المجتمع، ومطالب الحركة النسائية في ذلك الوقت وأعمالها المذهلة التي هدفت إلى جذب انتباه وسائل الإعلام والدوائر السياسية، لأنها كانت نادراً ما يتم تقديم المرأة على أنها كائن مستقل، والرجل هو الذي يتخذ القرارات ،وإنه قوي وذكي ومستقل، فقسم البحث على أربعة اقسام أولاً: أهتم بالإصلاحات السياسية التي قام بها فاليري جيسكار سواء كانت عامة أم خاصة بالمرأة الفرنسية ،وثانياً : فكان عن

إصلاحات فاليري جيسكار الخاصة بالمرأة اجتماعياً –اقتصادياً، وثالثاً: كان عن تشريع القوانين الخاصة بحقوق المرأة ،أما رابعاً : فكانت هنالك العديد من الإصلاحات والقوانين الأخرى كلها تنصب في حقوق المرأة الفرنسية ورفع شأنها في المجتمع الفرنسي ،وبذلك لم يكن هدف فاليري جيسكار ديستان هو الثورة أو بناء الجنة للجميع ،ولكن كان هدفه الحد من التفاوتات الصارخة التي كانت موجودة في المجتمع الفرنسي .

الكلمات المفتاحية : الجمهورية الفرنسية ، فاليري جيسكار ، المرأة ، الإجهاض ، الطلاق .

المقدمة

شهدت فرنسا تغييرات حدثت خلال مدة قصيرة جدا في تاريخها ،ولا سيما أثناء مدة السبع سنوات من تولي فالري جيسكار ديستان الرئاسة(١٩٧٤–١٩٨١) ،وخلالها قاد الرئيس الثالث للجمهورية الفرنسية الإصلاحات التي حدثت المجتمع الفرنسي ،بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العميقة التي جرت في العقود السابقة، أن فاليري جيسكار لم يكن فقط بادئًا وقائدا للإصلاحات ، بل كان أيضا مروجا ومشاركًا نشطًا في تطوير مشاريع القوانين ،بعد أن أصبحت فرنسا مستهلكًا ومنتجاً صناعيا ومجتمعا حضريا في السنوات(١٩٤٥–١٩٦٥)، إذ واصلت فرنسا مسيرتها إلى الأمام خلال السبعينيات ،ودخلت البلاد مرحلة جديدة ، فقد أحدث النمو الاقتصادي تغييرات في أنماط الحياة والعلاقات بين الأجيال من ناحية ،وبين الرجال والنساء من ناحية أخرى، وأثناء الحملة الانتخابية للرئيس فاليري جيسكار ، وجدت فرنسا نفسها في انتظار الإصلاح ، والدور الجديد للمرأة في المجتمع، ومطالب الحركة النسائية في ذلك الوقت ، وأعمالها المذهلة التي هدفت إلى جذب انتباه وسائل الإعلام والدوائر السياسية، لأنها كانت نادراً ما يتم تقديم المرأة على أنها مستقلة، والرجل هو الذي كان يتخذ القرارات، وفي الواقع لم تعد صورة المرأة التي تقوم باستمرار بالاهتمام بمنزلها وبأبنائها ،وبالملابس التي تتماشى مع الظروف الجديدة، وتخفي تلك الصورة النمطية تنوع المواقف التي كانت تعيش فيها النساء، إنهن عاملات وطالبات وأمهات ومواطنات، إذ غادرت المرأة المنزل في الصباح لتعمل خارج المنزل، وتعود في المساء لتعمل داخل المنزل ،كما درست العديد من الشابات البرجوازيات في الكليات والجامعات ، مما اتاح لهن الاندماج تدريجياً في المجالات العلمية والتقنية ،وأكد الرئيس الفرنسي على أن يكون للسياسة النسائية الجديدة ثلاثة أهداف هي: ترسيخ حقوق الأسرة ، وزيادة حقوق المرأة المعزولة ، وتحقيق المساواة الحقيقية في الأجور، وحماية الأسرة والدفاع عنها ، وبذلك قسم البحث على أربعة اقسام أولاً: أهتم بالإصلاحات السياسية التي قام بها فاليري جيسكار سواء كانت عامة أم خاصة بالمرأة، وثانياً :فكان عن إصلاحات فاليري جيسكار الخاصة

بالمرأة اجتماعياً واقتصادياً، وثالثاً: فكان تشريع قوانين خاصة بحقوق المرأة منها الإجهاض والطلاق وقانون تحسين حالة الأرامل والمسنات ،أما رابعاً : فكانت هنالك العديد من الإصلاحات والقوانين الأخرى ،إذ تمت إصلاحات وقوانين بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١ ، للنهوض بمكانة المرأة في المجتمع الفرنسي.

أولاً: الإصلاحات السياسية .

أصبح فاليري جيسكار ديستان [١] "Valéry Giscard d'Estaing" (١٩٧٤-١٩٨١)، رئيساً للجمهورية الفرنسية بعد فوزه بالانتخابات التي جرت في نيسان من العام ١٩٧٤، وأكثر من ٥٤٪ من النساء صوتن لصالحه في الجولة الثانية ، إذ أعلن فاليري جيسكار ديستان في الحملة الانتخابية عن خطته الاجتماعية وهي: الأولوية المطلقة لمساعدة كبار السن ،وتعميم التأمين الصحي ،والأمن للمرأة والأسرة ، والأمن الوظيفي وغيرها ،وأثّرت الإصلاحات في المقام الأول على النساء لأنهن كن الأكثر عدداً في أسفل سلم الأجور، فقد كان الأسلوب الذي أتبعه الرئيس الفرنسي الجديد تقويمي، وعدَّ محدثاً ومتناغماً مع الجو السائد في فرنسا في مدة السبعينيات ،إذ مزج بين (الديمقراطية الحديثة مقابل الملكية العريقة) وأ ثرت تأثيراً عميقاً في قراراته ومبادراته السياسية وساهمت في إدارة حكمه لمدة سبع سنوات ومن أهم الإصلاحات السياسية[٢]:

أ- **الإصلاحات العامة:**

كانت هنالك إصلاحات عامة قام بها الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ،ولاسيما بعدما أطلق برنامجه الإصلاحي في الأشهر الأولى لرئاسته ،وقد تمثلت قراراته فيما يأتي[٣] :-

١- خفف رسمياً من حدة النشيد الوطني الفرنسي المارسييز [٤]"La Marseillaise " ، أي: إبطاء لحن النشيد ثم تسريعه مرة ثانية ،وكان هذا القرار غير شعبي ،وتم الغاؤه لأنه كان لا يمثل سياسية (الشعب) ،وأن النشيد الوطني الجديد الذي أتخذه يبرزه على خلاف ما هو عليه ،إذ بدى غير ثوري أو أوربي أو عقلاني، وهذه المحاولة قادت إلى أن قراءة روح العصر الجديدة كانت خاطئة في حساباته للمضمون الوجداني ، ولثقافة الجماعية .
٢- كما غير الموقع والطابع العسكري لاحتفالات الرابع عشر من تموز العيد الوطني لفرنسا بغية مواكبة العصر وتقليل تأثيرها .
٣- خفض سن التصويت الانتخابي إلى الثامنة عشر .

٤-منح هيئة الإذاعة التي كانت مراقبة سياسياً حرية أكبر ، وتحولت إلى سلسلة من المنظمات الصغيرة .

٥- إيقاف الاتصال بالهاتف الحكومي السري.

٦- انهاء المراقبة السياسية على السينما .

٧- خفض العمل الأسبوعي إلى (٥٠) ساعة.

٨- قلل عمر التقاعد للعمال إلى (٦٠) سنة.

٩- إصلاح قوانين التبني .

١٠- أُدخلت التشريعات التي حمت قانونياً من التميز ضد العاجزين .

١١- إصلاح نظام التعليم لدعم تساوي فرص التعليم الممنوحة للجميع .

١٢- أُدخلت (شؤون البيئة) في البرنامج السياسي الإصلاحي .

١٣- قرارات كثيرة اختصت بحقوق المرأة[٥].

ب-الإصلاحات الخاصة بالمرأة سياسياً.

أصبحت المرأة في عهد الرئيس فاليري جيسكار لها مكانة سياسية ،على الرغم من أن الرئيس شارل ديغول [٦] " Charles de Gaulle" كان البادئ بمرسوم منح الأهلية للمرأة ، إلا أنها كانت شبه غائبة عن السلطة التنفيذية أثناء سنوات رئاسته ،إذ تراجع تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٧٣، وذلك الوضع فسر حقيقة إنه لكي يتم انتخابها ، لابد أن يقدمها حزب سياسي كبير في فرنسا ،وبذلك لم تحصل المرأة على مكانتها السياسية بشكل واضح إلا في عهد الرئيس فاليري جيسكار[٧].

إذ وصلت تسع نساء إلى الحكومة الفرنسية ،ست نساء دخلن حكومة رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك [٨] "Jacques Chirac "(١٩٧٤-١٩٧٦) وهن: سيمون فيل [٩]" Simone Veil" وزيرة للصحة، وهيلين دورلهاش [١٠] "Hélène Dorlhac" وزيرة الدولة لشؤون السجون، وكريستيان سكريفينير " Christian Scrivener" وزيرة للاقتصاد والمالية، وآني ليسور "Annie Lesur" وزيرة للتربية والتعليم، وأليس سونييه سايتي"Alice Saunier-Saïté" وزيرة للدولة لشؤون الجامعات، وفرانسواز جيرود [١١]"Françoise Giroud " وزيرة الدولة لشؤون المرأة لدى رئيس الوزراء ،ومسؤولة عن تعزيز جميع التدابير التي هدفت إلى تحسين حالة المرأة، وعززت وصولها إلى مختلف مستويات المسؤولية في المجتمع الفرنسي ،والقضاء على التمييز الذي قد تعرضت له، وسعت للحد من الصعوبات الخاصة

بالمرأة في الحياة اليومية والمهنية والعائلية، وان وزيرة الدولة لشؤون المرأة هو منصب جديد أنشأته الإرادة الإصلاحية لفاليري جيسكار، وبذلك الوصول فإنها رمزت إلى النجاح الحديث للمرأة، وبلغ متوسط أعمارهن النساء اللاتي وصلن إلى المناصب السياسية (٤٩) عاما ، وجميعهم متزوجات وأمهات[١٢].

أما في حكومة رئيس الوزراء الفرنسي ريموند بار[١٣]" Raymond Barre" (١٩٧٦-١٩٨١) ،فقد دخلت ثلاث نساء أخريات إلى حكومته وهن : هيلين ميسوف [١٤] "Hélène Missoffe" وزيرة للصحة والشؤون الاجتماعية، ومونيك بيليتيير [١٥]"Monique Pelletier" وزيرة للعدل، ونيكول باسكير "Nicole Pasquier" وزيرة الدولة الملحق بوزير العمل المسؤولة عن عمل المرأة[١٦].

إن وصول تسع نساء إلى الحكومة مثل بادرة رمزية قوية، إذ قطع فاليري جيسكار ثقافة الحكومة الرجولية وفتح الطريق لعمل النساء في السلطة ،مما ساعد على الترويج للإصلاحات الرئيسية لمدة سبع سنوات، والتي غيرت حياة النساء الفرنسيات، كما ساعد على تغيير الرأي حول تمثيل المرأة في السياسة ،إذ لم تكن مجرد فرصة لعرض الخطوط الرئيسية لبرنامج الحكومة ،ولكن أيضا وفوق كل شيء للتعبير عن رؤية ومفهوم القوة ، وفلسفة رئاسته ، إذ أمل في إقامة تعاون وثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ثانياً : إصلاحات فاليري جيسكار الخاصة بالمرأة اجتماعياً -اقتصادياً.

كان وضع المرأة هو الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال ،ولاسيما الأطفال الصغار، مما قلص الدور الاقتصادي للمرأة ،وأن الرجال والنساء هما مستهلكين متساويين سواء كان للمنتجات الغذائية أو الجاهزة ، وعلى الرغم من توفر الأجهزة المنزلية التي هدفت إلى تحسين وتسهيل العمل المنزلي ،إلا إن الظروف المتغيرة قد شجعت المتزوجات على العمل خارج المنزل رغم قلة دور الحضانة وعبء الجداول الزمنية ، فأن الازدهار الاقتصادي خلق فرص عمل جديدة ، كما إن كلما زاد تعليم النساء ،زاد تفكيرهن في تطبيق معارفهن وممارسة مهن مختلفة ،وكل تلك التغييرات طرحت مشكلة عمل المرأة بشكل فعلي وواضح [١٧].

أخذت نسبة النساء في القوى العاملة في الازدياد، إذ أصبح تواجدهن في جميع مجالات العمل ، وعمل الكثير منهن في الخدمات الطبية والمكاتب والتجارة والتعليم، وهكذا شيئاً فشيئاً ، تم تأنيث جميع المهن، إذ ساهم دخول النساء على نطاق واسع في عالم العمل في النمو الاقتصادي، لكن ظروف العمل بالنسبة لمعظم النساء لم تتغير منذ نهاية القرن التاسع عشر، فقد أخذت مناصب بسيطة ومهام متكررة

ورتيبة، كما إن الفروق بين أجور الإناث والذكور كبيرة، مع المساواة في الكفاءة والإنتاج والعمل الفعلي ،إذ اشتغل (٢.٦)مليون عامل في وظائف لا تتطلب مهارات عالية ،وكان ٤٠٪ منهم من النساء ، وبالشكل الرئيسي عملن في المنسوجات والإلكترونيات وإنتاج السلع الاستهلاكية، وفي التجارة (البائعات) وصناعة الملابس، وبسبب نقص المعلومات وتحت الضغط الاجتماعي، انتقلت الفتيات الصغيرات إلى وظائف منخفضة الأجر ،كما نلاحظ في الجدول الآتي[١٨]:

جدول رقم (١) [١٩].

الفوارق في الأجور بين الرجال والنساء في فرنسا(١٩٧٤-١٩٨٠)بالنسبة المئوية (الفرنك).

السنوات	أجور الرجال %	أجور النساء %	الفرق بالنسبة %
١٩٧٤	٦٧,١	١,٤٩	٤٩,٠
١٩٧٦	٦٩,١	١,٤٥	٤٤,٧
١٩٧٨	٧٠,٦	١,٤٢	٤١,٦
١٩٨٠	٧٢,٣	١,٣٨	٣٨,٤

ونلاحظ أن هنالك فجوة كبيرة في الأجور بين النساء والرجال بنسبة ٢٥ ٪ في المتوسط، إذا استبعدنا تأثير العوامل المتعلقة بتركز العاملات في قطاعات معينة ،وساعات العمل والاختلافات في المؤهلات ،إلا إنها وبمرور السنوات بدأت تلك الفجوة في الاختزال التدريجي.

لذلك فأن الرئيس فاليري جيسكار قال ((**وجب علينا أن نتعامل بجرأة مع تحول المجتمع الفرنسي، يجب أن يكون المجتمع الفرنسي أكثر مساواة ،سواء كان الأمر متعلق بفرص الأصغر سناً ،أو بفجوة الدخل ، والحماية الاجتماعية لمجموعات العمال المختلفة، يجب أن نكون أكثر إنصافا فيما يتعلق بمصير أولئك الذين هم في وضع أبعد من المستوى المتوسط ، يجب على مجتمعنا أن يزيد من تسهيل تنمية قدرات ومهن وشخصية كل فرد**))[٢٠].

إذ كلف الرئيس الفرنسي وزيرة الصحة سيمون فيل بوضع برنامج واسع يخصص لسياسة الأسرة، ويتماشى مع مبدأ الحرية الشخصية، كان الهدف منه العمل على حل ثلاث مشاكل كانت في ذلك الوقت تبدو حاسمة بشكل خاص الأولى: الوضع الاجتماعي للمرأة وتوافقها مع متطلبات تعليم الأبناء، الثانية: مشكلة أخرى تتعلق بمستوى معيشة الأسر ،ولاسيما العائلات الكبيرة والأسر الأشد فقراً، الثالثة: إنها العدالة الاجتماعية التي أمل الرئيس في ترسيخها في فرنسا، وبالتالي هدف فاليري جيسكار ديستان إلى

الحد من أوجه عدم المساواة الموجودة في المجتمع ،ولا سيما حالات عدم المساواة التي تعاني منها النساء ،ولا سيما في حياتهن المهنية[٢١].

ويتضح مما سبق أنَّ الرئيس الفرنسي فتح المجتمع الفرنسي على نطاق واسع أمام حقوق المرأة، وخاطب النساء الفرنسيات ،وأكد على معاملة النساء كشريك متساوٍ وحاضر دائما في المجتمع الفرنسي ، مما يعني وقبل كل شيء أنها تشارك في الحياة الاقتصادية لفرنسا من خلال شروط الوصول التي تم توفيرها لها للعمل من خلال تطوير إجراءات التدريب ،ومن خلال المساواة الحقيقية في أجور الذكور والإناث ،إذ بذل الرئيس الفرنسي جهداً كبيراً في مكافحة التمييز الذي تعرضت له النساء العاملات، بفضل مجموعة من التدابير التشريعية والإجراءات المستمرة لتعقب الممارسات التمييزية .

ثالثاً: تشريع قوانين خاصة بحقوق المرأة .

هنالك عدة قوانين شرعت وتم إصلاحها في عهد الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار الخاصة بحقوق المرأة ،ومن أهم تلك القوانين هي :

١-تشريع قانون الإجهاض.

إن من :أهم الإصلاحات التي قام بها الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار الخاصة بحقوق المرأة هو تشريع قانون الإجهاض ،لقد وضعت عدة قوانين في السابق من أجل حماية حقوق المرأة، ومنها قانون (١٣ تموز ١٩٦٥)، الذي تم تبنيه بعد مناقشات طويلة ،قدرا أكبر من المساواة بين الزوجين فيما يتعلق بإدارة الممتلكات، وسمح ذلك القانون لكلا الزوجين بالتصرف بحرية في ممتلكاته ودخله، وهذا يعني أن المرأة حصلت على حق الإدارة وحصلت على راتبها الخاص، وهو ما كان محظورا في تلك السنوات ،ومكن المرأة أن تمارس مهنة من دون إذن من زوجها، ومكنها من فتح حساب مصرفي شخصي وإبرام عقد صيانة المنزل بنفسها[٢٢].

ذكر فاليري جيسكار ديستان في مذكراته ، السلطة والحياة قائلاً: ((**كان من الصعب التعامل مع التعليم والقناعة الكاثوليكية فيما يتعلق بمشكلة الإجهاض، ،وكنت أجهل تماما البيانات الطبية والاجتماعية ،فقد شاهدت مثل أي شخص آخر ، تصاعد المشكلة، وأن المرأة الفرنسية في طبقات اجتماعية مختلفة خرقت القانون بالسفر إلى الخارج أو بالذهاب إلى أماكن مختلفة لإجراء عملية**

الإجهاض، وبذلك فإن الرئيس الفرنسي طمح إلى جعل القانون المدني متوافقًا مع الحالة الاجتماعية الحقيقية، ولم يكن الأمر يتعلق بأي شخص ،كما قيل ، بالموافقة على الإجهاض ،بل يتعلق بنقل مجال القانون الجماعي إلى المسؤولية الفردية، وواجب على الجميع احترام مقتضيات ضميرهم أو عقيدتهم ،لكنهم لن يقرروا ذلك من أجل الآخرين))[٢٣].

أما منع الحمل والإنهاء الطوعي للحمل ،فإن حجج الإنجاب التي كانت سائدة ،إذ قال أتباع الولادة إن هنالك علاقة مباشرة بين تقنين الإجهاض من ناحية ،وانخفاض معدلات المواليد من ناحية أخرى، إذ تنبأُ بتدهور الديموغرافي إذا تم إلغاء القانون القمعي لعام (١٩٢٠م)الذي يمنع بشكل نهائي أي وسيلة للإجهاض وعدم الحمل، إذ كانت تعيش فرنسا في غموض تطبيق ذلك القانون، الذي أغلق أعينها على الواقع فالأغنياء يجهضون في الخارج ،بينما عانى الفقراء الذل والعار وكرب الملاحقة قضائيا ،وغالبا ما كانوا ضحايا النزيف والالتهابات، لا علاقة للقانون القمعي بالعدالة ، فهو سبب المعاناة وخطر الموت[٢٤].

تضاعفت المظاهرات في عام ١٩٧٤م ،ودعت الحركة النسوية الفرنسية[٢٥]" Féminisme français" إلى الإضراب "ثلاثة أيام عن العمل "، وكانت للحركة النسوية ثلاثة أهداف الأول : سياسي – قانوني (حركة الاقتراع) ،والثاني :اقتصادي – اجتماعي (تحقيق المساواة في الأجر)، والثالث : التحرر الجنسي، إنها كانت دعوة لثورة فردية للمرأة ضد أرباب العمل ،وضد الخدمات المطلوبة ،وضد الطاعة والاستغلال، وحذر وزير الداخلية ميشيل بوناتوفسكي[٢٦] " Michel Poniatowski " الرئيس الفرنسي **((إذا لم تحل هذه المشكلة في البداية ،سيكون لدينا الحق في الإجهاض الوحشي أمام الإليزيه أو في قاعة الوزارة))**[٢٧].

وطالبت النساء بتدابير مختلفة منها : ضمان الحرية الحقيقية في الإنجاب بموجب القانون، والمساواة الحقيقية داخل الأسرة ،والعمالة المختلطة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات ، لقد حان وقت تقنين الإجهاض، إلى جانب إنه لا يمكن لرئيس الجمهورية تجاهل أنه في كل عام هنالك تحد للقانون أي قانون الإجهاض ،إذ تقوم ثلاث إلى أربعمائة ألف امرأة فرنسية بإجهاض في خارج فرنسا معرضات انفسهن لخطر الموت، فضلاً عن الدعم التي حصلت عليه من الحركة من أجل حرية الإجهاض ومنع الحمل ،وهي مجموعة كبيرة من الأفراد عدت الإجهاض هدفها الرئيس للسيطرة على مجريات الأحداث ،وأجرت عمليات إجهاض غير قانونية ،فأعلن الرئيس الفرنسي أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقد في ٢٣ تموز ١٩٧٤ بإلغاء قانون(١٩٢٠) وقال : **((يجب تحرير الإجهاض))**[٢٨].

٢-إعداد مشروع قانون الإجهاض.

لتطوير قانون الإجهاض ،نظم فاليري جيسكار مجموعة عمل رأسها، وانتمى إلى هذه المجموعة رئيس الوزراء جاك شيراك ،ووزير العدل جان ليكانو " Jean Licano "،ووزيرة الصحة سيمون فيل، وظهرت سيمون فيل على التلفاز مستاءة ومستنكرة علناً في الجمعية الوطنية فيما يتعلق بالهجمات الشرسة من المتحدثين المعارضين لإجراءاتها ،إن المعارضة الكبرى لإصلاحات الرئيس الفرنسي جاءت من الديغوليين(أعضاء حزب شارل ديغول) ،كما إن المعارضة الخطيرة لإصلاحاته جاءت من الكنيسة ،والعديد من الكاثوليكيين ،وكذلك العديد من أطباء أمراض النساء الذين عارضوا تشريع القانون، إذ طرح تشريع الإجهاض مشاكل اجتماعية ،وثقافية، ودينية أثارت ترددا شديدا في المجتمع الفرنسي [٢٩].

وعلى الرغم من تلك المعارضة إلا إن الرئيس الفرنسي كانت له شخصيته القوية ،وفرض رأيه إذ قام بأخذ رأي الأطباء ،وإذا من الممكن إجراء عملية الإجهاض من دون أن يحدث أمر مؤسف للأم، ثم بدأت سيمون فيل على العمل الدقيق لإعداد المشروع ،وكرست كل طاقتها وإرادتها لذلك، استغرقت صياغة المسودة ستة أشهر ،أجرت خلالها الوزيرة سيمون فيل سلسلة من المشاورات مع لجنة تنظيم الأسرة، ومع العديد من أطباء أمراض النساء ،وكذلك مع ممثلين عن الكنيسة الكاثوليكية، كان من الممكن أن تكون الكنيسة أكثر عدوانية ،لكنها شعرت بلا شك إن الإصلاح كان حتميا ،وأنه بدلاً من المعارضة من حيث المبدأ ،كان من الأفضل التأكيد على بعض النقاط القريبة من احكامها، ولاسيما بعد دراسة دوافع الإجهاض وأسبابه ،ولاسيما أن معظم البروتستانت كانوا مؤيدين للقانون، إذ أقر مجلس الاتحاد البروتستانتي بفرنسا بضرورة أخذ أوجه القصور الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية في الاعتبار ،وأن تعديل التشريع لابد أن يسمح باتخاذ إجراءات صارمة ضد عمليات الإجهاض السرية، وبذلك فأنهم عبروا عن رغبتهم في تحرير القانون ،وفي الوقت نفسه على أن لا يكون قانون الإجهاض يحبذ التقليل من قيمة فعل الإنجاب، ولا يؤدي إلى ازدراء منهجي للحياة [٣٠].

وكانت هنالك مظاهرات أيضاً ضد الإجهاض في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٤ ،إذ تظاهر نشطاء حملوا شعار "دعوهم يعيشون" أمام قصر البوربون ، ووزعوا منشورات ولوحوا بصور الأجنة التي ألقيت في سلة المهملات، فضلاً عن أن الوزيرة سيمون فيل واجهت نوابا في الجمعية الوطنية عارضوا الإجهاض، وأوضحت مدى تأخر التشريع عن الواقع الاجتماعي والقانوني لعمليات الإجهاض السرية إذ قالت : ((**لقد وصلنا إلى نقطة لم تعد فيها السلطات العامة قادرة في ذلك المجال على التنصل من مسؤولياتها، إذ لا يمكن منع الإجهاض السري ،ولا يمكن للمرء تطبيق القانون على جميع النساء اللاتي تعرضن**

لقسوة الإجهاض ، وإن المشكلة خطيرة لأنها تجاوزت نطاق الحياة الخاصة للأفراد ،وأهتمت بمجمل المجتمع الفرنسي))[٣١].

كما أوضحت الوزيرة سيمون فيل أن الغرض من المشروع هو تشريع قانوناً للتقييد ،وليس للترويج للإجهاض الذي هو دائماً مأساة ، وطالبت بأن يكون قرار الإجهاض بيد المرأة ،وأن لا نختار تسليم القرار إلى أي لجنة برفض الإجهاض باسم هذا المعيار أو ذاك، ومن حق المرأة الحامل أن تطلب من الطبيب انهاء حملها وفقاً لظروفها وحالتها الصحية[٣٢].

بقيت كلمة سيمون فيل الخاصة بقانون الإجهاض في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، في سجلات الجمعية الوطنية من بين الخطب البرلمانية العظيمة ،وهي إحدى الخطب التي تميزت بفتح النقاشات والجدل ،وفي دفاعها عن الإذن بالإجهاض ،حصلت على مكانة حاسمة على الساحة البرلمانية من خلال ربط اسمها وخطابها بالمناقشات الكبرى في نهاية القرن العشرين.

واستمرت المناقشات وسلط البرلمانيون المؤيدون للمشروع الضوء على الكفاح الضروري ضد عمليات الإجهاض السرية ذات العواقب الوخيمة ،وحقيقة أن القانون لم يعد يحترم ، فيما قدم معارضو تشريع قانون الإجهاض أربع حجج أساسية هي [٣٣]:

الأولى: قالوا إننا لابد أن نحترم الحياة بمجرد وجودها ، ولاسيما من مرحلة الجنين.
الحجة الثانية: أشاروا إلى الانحلال الأخلاقي الذي سيعقب القانون.
الثالثة: دعوا إلى وضع حد لانخفاض معدلات المواليد.
الرابعة : التقليل من أهمية الإجهاض الذي يمكن أن يحل محل وسائل منع الحمل.

وعلى الرغم من تلك المناقشات الحادة بين سيمون فيل والبرلمانيين ، إلا أن الجمعية الوطنية صوتت على مشروع القانون في الساعة ٣:٤٠ صباحا في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٤،وتم الاقتراع العام فصوت :(٢٨٤) لصالح القانون ،و(١٨٩) ضده، وهكذا تم التصويت على تشريع قانون الإجهاض، وتم تمرير القانون، وأعترف القانون بحق المرأة في أن تقرر بنفسها انهاء الحمل أي: الإجهاض ،وبدون رئيس ،أو كاهن ،أو أب ،أو زوج، إنه حرر قدرة المرأة على اتخاذ القرار بعد أن خنقها الخوف من العقاب[٣٤].

وعلى الرغم من تمرير القانون لكن كانت هنالك بعض التعديلات على ذلك القانون صدرت في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٥ ،والتي سمحت بالإجهاض بشروط معينة لمدة خمس سنوات ،وقد وضح الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ذلك القرار بقوله: ((**أن المخاوف بشأن الزيادة الحادة المحتملة في عدد حالات**

الإجهاض ،وحول الصعوبات التي قد تواجهها مهنة الطب لأن عدد من الأطباء كانوا معارضين وأرادوا رفض تطبيق القانون ،وبذلك تقرر أن يطبق القانون لمدة خمس سنوات لاختباره ، وبعدها يتم تمرير القانون))[٣٥].

وبعد عدة سنوات في عام ١٩٧٩ بعد مدة الاختبار ونجاحه ،إذ كان من الواجب تقديم قانون الإجهاض لاعتماده بشكله النهائي، بعد أن تم تأكيد أهمية ذلك القانون من خلال الاحتجاجات الحاشدة في ذلك العام ،إذ قامت بتلك الاحتجاجات نحو (٥٠,٠٠٠) امرأة من جميع الأعمار ومن جميع مناحي الحياة أكدن حقهن الأساسي في تقرير المصير[٣٦].

قدم المشروع إلى الجمعية الوطنية من قبل مونيك بيليتير وزيرة شؤون المرأة والأسرة، وكان النقاش حيويا لكنه أقل حماسة مما كان عليه ،ومع الحجج نفسها التي عرضت في عام (١٩٧٤)م، وقال فاليري جيسكار: **((كان هنالك عدداً من" المعارضين " في عام ١٩٧٩ أكثر مما كان عليه في عام ١٩٧٤ ، عندما فزنا في الانتخابات ،ومن المدهش أن جاك شيراك صوت ضد قانون الإجهاض ،والذي دافع عن القانون في عام ١٩٧٤ ،أو بشكل أكثر تحديدا، الذي كان حينها رئيساً للحكومة التي قدمت القانون إلى الجمعية الوطنية))** ،إلا إنه تم اعتماد قانون الإجهاض في الجمعية الوطنية بأغلبية (٢٧١) صوتا مقابل (٢٠١) في ٣٠ كانون الأول ١٩٧٩ ، وتم إصداره بشكل رسمي من قبل الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار في ١ كانون الثاني ١٩٨٠[٣٧].

٣- إصلاح قانون الطلاق.

حدث تغييراً كبيراً في العادات خلال الستينيات، إذ كان تزاوج الناس أقل فأقل، لا يقارن زواج الستينيات والسبعينيات كثيرا بالعقود الأخرى ،لم يسع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٥ عاما إلى ضمان مدة الزواج واستقراره، وأرتبط موضوع الطلاق ارتباطاً وثيقًا بالحرية الفردية وحدودها، وكان الحب جزء ضروري من العلاقة الناجحة، ومع ذلك فمن المعروف أن الحب هش و(أعمى) ،وفي الواقع لا يتعرف الشباب حقًا على بعضهم البعض إلا بعد الزواج، وإذا تعبت الأزواج من بعضهم ،ولم يجد الأزواج مشاريع مشتركة فيما بينهم سواء كانت عائلية أو اجتماعية يؤدي ذلك إلى فسخ الروابط الزوجية [٣٨].

٤- إعداد مشروع قانون الطلاق.

كلف الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار مجلس وزرائه بإعداد مشروع قانون الطلاق، وبذلك تم رفع المحظورات، إذ أصبحت الولادات خارج الزواج متكررة، إذ خشيت بعض الدوائر من ذلك الإصلاح الذي لابد أن يدخل الطلاق بالتراضي، ولا تريد الأوساط المحافظة تغيير قانون الطلاق ،فيما خشيت الأوساط الكاثوليكية زيادة كبيرة في عدد حالات الطلاق، بما يتعارض مع الصالح العام، وقد يكون القانون حافزاً جديداً للطلاق بالنسبة للأسر الشابة التي تميل إلى ذلك[٣٩].

قدم القانون الجديد كعلاج إنساني هدف إلى حل مشاكل الزواج الفاشل، إذ هدف الإصلاح إلى علاج مشكلة الطلاق الفاشل عندما يتم محاولة كل شيء للتوفيق بين الزوجين الراغبين في الانفصال ،أما إضفاء الطابع الإنساني على عواقب الطلاق ،فلا يتعلق الأمر بزيادة حالات الطلاق وتسهيل الطلاق ،بل يهدف القانون إلى منع الإجراءات التي تضر بالجميع، والتي من المفترض أن يجتمع الزوجان معا في أعقاب الطلاق ومنها : حضانة الأطفال ،والمعاشات التقاعدية ،وتقسيم الممتلكات ،وبذلك كان هدف القانون واضح إذ اقترح الاعتراف بالطلاق بالتراضي وتعديل الآثار المالية للطلاق، وأعتمد على فكرة المسؤولية والكرامة أكثر من فكرة الذنب ، وعلى المستقبل أكثر منه على الماضي ، وناقشت مواد القانون المدني المتعلقة بالطلاق في الجمعية الوطنية للمدة من ٢٨ آيار إلى ٤ حزيران ١٩٧٥ ، ثم تم التصويت على إصلاح قانون الطلاق في ١١ حزيران ١٩٧٥، وأصدر الرئيس الفرنسي القانون الذي دخل حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ١٩٧٦[٤٠].

حافظ القانون على الطلاق التقليدي ، أي الطلاق الذي ينطق به القاضي ،بناء على طلب أحد الزوجين الذي أصبح الحفاظ على الحياة المشتركة أمرا لا يطاق بسبب العيوب (الزنا ، الإدانة عقوبة أو تجاوز)، إلى جانب الانفصال بحكم الواقع أو بسبب المرض العقلي للزوج، كما نص القانون على أن الزوج الذي طلب الطلاق لابد أن يستمر في الوفاء بالتزاماته تجاه زوجته وأولاده وفقاً للقانون ،وإعالة الأطفال بعد الطلاق ،وأن الدولة هي التي تضمن استرداد النفقة ومن يدفعها[٤١].

وبذلك أزال قانون ١١ حزيران١٩٧٥ الطابع الذي كان سائداً للطلاق من خلال إيجاد حلول مختلفة (بدلاً من فرض العقوبات) في حالات مختلفة، وسمح القانون لأولئك الذين رغبوا في الانفصال أن يفعلوا ذلك بدون تدمير للعلاقات الإنسانية، وإقامة علاقة ما بعد الطلاق بين الزوجين السابقين، كما تماشى

إصلاح الطلاق مع رغبة فاليري جيسكار في تحديث المجتمع الفرنسي ، مع المساهمة في إرساء العدالة الاجتماعية وتحسين حالة المرأة.

٥- قانون تحسين حالة الأرامل والمسنات.

هناك إصلاح آخر يتعلق بالنساء الأرامل والمسنات ، إذ وجدت العديد من النساء بعد سن الخامسة والسبعين أنفسهن أرامل ودون معيل ،وتعرضن لخطر الفقر والعزل عن المجتمع، ومعدمات لعدم وجود معاش لهن أو بسبب انخفاض معاشاتهن ، وإن هدف السياسة الاجتماعية تجاه الأشخاص الذين تدهور وضعهم نحو الفقر مذكور في جملة كتبها فاليري جيسكار ديستان: ((**لا العمر ولا الحرمان من العمل ولا الخسارة المبكرة للزوج ،أو إعاقة شخصية ،لا يوجد موقف يبرر تخلي المجتمع المزدهر عن أحد أعضائه في محنة البؤس**))[٤٢].

وبذلك ركز فاليري جيسكار ديستان في عام ١٩٧٧ على التدابير المتخذة لتحسين حالة الأرامل والنساء المسنات اللائي أصبحن بمفردهن دون معيل ، إذ وفر لهن دخلاً صغيراً نسبياً إذا كانت لا تعمل ولم يكن لديها نفقة ،ولم يعد لديها أي موارد على الإطلاق[٤٣].

رابعاً: الإصلاحات الأخرى .

تمت إصلاحات وقوانين بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١ ، للنهوض بمكانة المرأة في المجتمع الفرنسي ، وكانت اقتصادية واجتماعية وإدارية منها[٤٤] :

١- إمكانية توقيع المرأة على بيان الدخل الذي وضعه الزوج (القانون ٧٤-١١٢٩ المؤرخ ٣٠ كانون الاول ١٩٧٤: قانون المالية لسنة ١٩٧٥).
٢- القضاء على التمييز على أساس الجنس في الوصول إلى الوظائف التي كانت مخصصة للرجال في الخدمة العامة (القانون ٧٥-٥٩٩ الصادر في حزيران ١٩٧٥).
٣- تمديد التغطية المجانية لمخاطر الصحة والأمومة إلى سنة واحدة للأرامل أو المطلقات وأطفالهن (القانون ٧٥-٥٧٤ المؤرخ ٤ حزيران ١٩٧٥).
٤- عقوبة رفض التوظيف أو الفصل على أساس الجنس أو الحالة الأسرية أو الحمل (القانون ٧٥-٦٢٥ المؤرخ ١١ تموز ١٩٧٥).
٥- إنشاء أمانة دولة لشؤون المرأة (المرسوم ٧٤-٦٥٣ المؤرخ ٢٣ تموز / ١٩٧٤).
٦- أولوية الوصول إلى الدورات التدريبية للنساء غير المتزوجات والأرامل والأمهات (القانون ٧٥-٦ الصادر في ٣ كانون الثاني ١٩٧٥).

٧- ضمان حد أدنى من الدخل لمدة سنة واحدة من الترمل أو الطلاق أو ولادة طفل للأم العزباء ، أو حتى بلوغ آخر طفل سن الثالثة (القانون ٧٦-٦١٧ المؤرخ ٩ تموز ١٩٧٦).

٨- تمديد إجازة الأمومة إلى ١٦ أسبوعاً (القانون ٧٨-٧٣٠ المؤرخ ١٢ تموز ١٩٧٨).

٩- إحداث أمانة دولة معنية بشغل المرأة بوزارة العمل (مرسوم رقم ٧٨-٥٧ بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٨).

١٠- إعفاء أرباب العمل الذين يوظفون العاطلات والمعزولات وتربية الأطفال من الرسوم الاجتماعية ؛ تمديد اتفاقيات العمل (القانون ٧٨-٦٩٨ المؤرخ ٦ تموز ١٩٧٨ و ٧٩-٥٧٥ المؤرخ ١٠ تموز ١٩٧٩)

١١- إلغاء الحظر المفروض على عمل المرأة ليلاً في الصناعة عندما شغلن وظائف تنطوي على مسؤوليات (قانون ٧٩-٣ كانون الثاني ١٩٧٩).

١٢- تمديد مخصصات بدل البطالة الموحد للنساء غير المتزوجات اللاتي ترملن لمدة تقل عن سنتين ،منفصلتين قانونيا ،مطلقة ،وحيدة مع طفل معال (القانون ٧٩-٣٢ الصادر في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٩)

١٣- تمديد إجازة الأمومة إلى ستة أشهر من الطفل الثالث (القانون ٨٠-٥٤٥ الصادر في ١٧ تموز ١٩٨٠).

١٤- مؤسسة لتأمين الترمل على شكل دخل(راتب) شهري (القانون ٨٠-٥٤٦ الصادر في ١٧ تموز ١٩٨٠).

١٥- إقرار مشروع قانون المساواة المهنية بين الرجل والمرأة (مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٨١).

الاستنتاجات

وبذلك توصل البحث إلى بعض النتائج وهي :

١- فقام فاليري جيسكار ديستان بالإصلاحات المتعلقة بوضع المرأة بمجرد توليه منصب رئيس الجمهورية، من خلال دعوة العديد من النساء إلى الحكومة ، وأراد أن يظهر أنهن قادرات على أداء مهام مهمة على مستوى الدولة.

٢- قاد فاليري جيسكار إصلاحاته بمخاطرة كبيرة ،لأن أهم قانونين في مدة السبع سنوات هما (الإجهاض والطلاق) ،وأعطى هذان القانونان للمرأة الفرصة لتحمل مسؤولية أفعالها المتعلقة

بالخصوبة ومصيرها، كما كانت هناك أسباب وشروط موضوعية لم تسمح بتنفيذ جميع الإصلاحات على الفور في البداية ،بسبب الصراع على المصالح.

٣- لم يكن هدف فاليري جيسكار ديستان الثورة أو بناء الجنة للجميع ،ولكن كان هدفه الحد من التفاوتات الصارخة التي كانت موجودة في المجتمع الفرنسي ،وكانت لإصلاحاته أساسان رئيسيان الأول: زيادة استقلالية النساء الفرنسيات في الأسرة من خلال تطوير مسؤولياتهن، والثاني :تحسين ومواءمة ظروفهن المعيشية الأسرية والمهنية أثناء توسيع حقهن في العمل وتعزيز حمايتهن الاجتماعية.

٤- غيرت الإصلاحات الأخرى بشكل جذري مكانة المرأة في المجتمع الفرنسي، وتم قبول الأرامل والمسنات والأمهات العازبات في توزيع الممتلكات الوطنية، وان تبني بعض القوانين خلال مدة ولاية فاليري جيسكار ديستان ،ومهدت الطريق للمساواة في المجال المهني، وحررت المرأة الفرنسية من وصاية الرجل.

٥- إذ نجح الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان في تنفيذ العديد من الإصلاحات الهادفة إلى تحديث المجتمع الفرنسي والوفاء بالتزامه السياسي.

الهوامش

(١) فاليري جيسكار ديستان: ولد عام ١٩٢٦م ، سياسي فرنسي من اليمين أصبح رئيساً للجمهورية الخامسة (١٩٧٤–١٩٨١) ، من عائلة فرنسية بورجوازية كان والده يعمل مديراً للمالية في منطقة رينانيا، انخرط في الجيش الفرنسي عام ١٩٤٤، ثم دخل المدرسة الوطنية للإدارة الحديثة وتخرج عام ١٩٥٢ مفتشاً للمالية ، أصبح في عهد الجنرال (شارل ديغول) وزيراً للمالية (١٩٦٢–١٩٦٥)،وفي عام ١٩٦٥ أسس حزبه الجمهوري المستقل، ثم أصبح في عهد جورج بومبيدو وزير للمالية (١٩٦٩–١٩٧٤) . للمزيد من التفاصيل ينظر :

Robert L. Lane , The Foreign Policies of the Fifth Republic ,A Study in Presidential Styles, A Thesis, (Unpublished), The College of William and Mary in Virginia,1981, PP.73-74.

(2)John Gaffney , Political Leadership in France From Charles de Gaulle to Nicolas Sarkozy, London,2010.PP.16-18.

(3) Ibid., PP.19-20.

(٤) المارسييز: النشيد الوطني للجمهورية الفرنسية، كتب في عهد الثورة الفرنسية ، على يد "كلود جوزيف روجيه دو ليل" في ١٤ نيسان عام ١٧٩٢، وكان حينها جندياً وعازف كمان ، خشية غزو محتمل للنمساويين العازمين على دحر الثورة الفرنسية وإعادة تنصيب لويس السادس عشر كملك للبلاد بصلاحيات كاملة ، ومن أجل التوصل إلى شيء يلهم الشعب الفرنسي للدفاع عن بلادهم كتبت كلمات هذا النشيد ،وإعتمدته فرنسا نشيداً بموجب اتفاقية لمدة تسع سنوات، من ١٤ تموز ١٧٩٥ إلى غاية عهد الإمبراطورية الفرنسية سنة ١٨٠٤، وفي زمن الجمهورية الفرنسية الثالثة تم ترسيمه بشكل دائم. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Jack A. Goldstone, The Encyclopedia of Political Revolutions, London,1998,P.359.

(5) John Gaffney , Op. Cit., P.20.

(٦) شارل ديغول : شارل اندريه جوزيف ماري ديغول (١٨٩٠–١٩٧٠) ، جنرال فرنسي ورجل دولة ، من عائلة كاثوليكية مثقفة ، درس التاريخ العسكري في سان سير، وعين في هيئة أركان جيش الرين، شارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفياتية عام١٩٢٠ م، لجأ إلى لندن عام ١٩٤٠ واذاع بيانه الشهير في الدعوة لمتابعة القتال ضد قوات المحور وإلى جانب بريطانيا ، قاد القوات الفرنسية الحرة خلال الحرب العالمية الثانية ، اختارته الجمعية الوطنية التأسيسية كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية عام ١٩٤٥ م، تقدم بمشروع دستور جديد من حقه أن يقوي السلطة التنفيذية، لكن مشروعه اصطدم بمعارضة أنصار السلطة التشريعية (خاصة الاشتراكيين والشيوعيين) وأدى إلى الخلاف ثم الاستقالة من وظائفه منذ كانون الثاني ١٩٤٦ م، أظهر معارضته الشديدة للجمهورية الرابعة، وأنشأ تجمع الشعب الفرنسي ١٩٤٧ م، تولى رئاسة الحكومة في حزيران عام ١٩٥٨ ، ثم شغل منصب رئيس فرنسا للجهورية الخامسة من(١٩٥٩– ١٩٦٩). للمزيد من التفاصيل ينظر :

Christian Nuenlist and Anna Locher , Globalizing de Gaulle, International Perspectives,on French Foreign Policies ,1958-1969, London,2010.

(7) John Gaffney , Op. Cit., P.21.

(٨) جاك شيراك: جاك رينيه شيراك (١٩٣٢–٢٠١٩)، سياسي فرنسي ينتمي لحزب الاتحاد من أجل حركة شعبية، انتخب رئيساً لفرنسا (١٩٩٥) وتم تجديد انتخابه (٢٠٠٢–٢٠٠٧)، كان والده مديراً تنفيذياً في شركة الطائرات داسو، نشأ جاك بدون أشقاء ، لأن أخته توفيت في طفولتها، مما شجع والديه القلقين على أن يكونا مهووسين بالإجراءات الوقائية حول طفلهم ليبقى على قيد الحياة، وفي عام ١٩٥١ التحق بمعهد الدراسات السياسية في باريس ، أصبح رئيس الوزراء في المدة

(١٩٧٤–١٩٧٦) في عهد جيسكار ديستان، وفي المدة (١٩٨٦–١٩٨٨) في عهد فرانسوا متران .للمزيد من التفاصيل ينظر :

Alan Allport , Modern World Leaders Jacques Chirac , New York,2007, PP.30-37.

(٩) سيمون فيل : (١٩٢٧–٢٠١٧)، محامية وسياسية وناشطة حقوقية فرنسية ، أصبحت وزيرة للصحة مرتين الأولى في(١٩٧٤–١٩٧٩) في عهد فاليري جيسكار، والثانية في (١٩٩٣–١٩٩٥) في عهد فرانسوا ميتران، كانت أول امرأة تترأس البرلمان الأوربي عام ١٩٨٢م. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Jacquemart et Jean-Baptiste Garat , " Simone Veil, survivante et immortelle", Le Figaro, 2 July 2017, P. 4.

(١٠) هيلين دورلهاش : من مواليد ١٩٣٥ ، سياسية فرنسية ،دعمت حملة فاليري جيسكار الانتخابية عام ١٩٧٤، وشغلت منصب وزيرة الدولة لشؤون السجن(١٩٧٤–١٩٧٦) في عهده ، وأصبحت مستشارة الدولة (١٩٨٤–١٩٨٨)،وشغلت منصب وزيرة الدولة لشؤون الأسرة عام ١٩٨٨م. للمزيد من التفاصيل ينظر:

https://www.lemonde.fr/archives/article/1988/07/28/le-secret-d-helene-dorlhac.

(١١) فرانسواز جيرود :(١٩١٦–٢٠٠٣)، كاتبة وسياسية فرنسية ، وعلى الرغم من أنها دعت للتصويت لفرانسوا ميتران في انتخابات عام ١٩٧٤م، إلا انه تم تعيينها وزيرة الدولة لشؤون المرأة (١٩٧٤ – ١٩٧٦) من قبل الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار الذي فاز بتلك الانتخابات، وشغلت منصب وزيرة للثقافة (١٩٧٦ – ١٩٧٧). للمزيد من التفاصيل ينظر :

Christine Ockrent, Françoise Giroud,une ambition française, Fayard,2003.

(12) Mariette Sineau, Profession : femme politique, Paris,2001,P.72.

(١٣) رايموند بار: (١٩٢٤–٢٠٠٧)، اقتصادي وسياسي فرنسي ، بدأ استاذاً جامعياً متخصص بالاقتصاد ، ودرس في معهد الدراسات السياسية في باريس (العلوم السياسية) ،وضع كتاباً في الاقتصاد اسمه (لوبار) ، شغل عدة مناصب منها نائب رئيس اللجنة الأوروبية المكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية (١٩٦٧–١٩٧٣)، ووزير التجارة الخارجية في حكومة رئيس الوزراء حينها جاك شيراك في ١٩٧٦،ورئيس الوزراء (١٩٧٦–١٩٨١) في عهد جيسكار ديستان ، وتولى منصب نائب في الجمعية الوطنية عن منطقة الرون (١٩٧٨–٢٠٠٢) ، ترشح للرئاسة الفرنسية عام ١٩٨٨ لكنه لم يحالفه الحظ في الفوز. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Bernard A. Cook , Europe Since 1945 An Encyclopedia , London ,2001,P.81.

(١٤) هيلين ميسوف: (١٩٢٧–٢٠١٥) ، سياسية فرنسية ،شغلت منصب وزيرة دولة للشؤون الاجتماعية (١٩٧٧ – ١٩٧٩)، انتخبت مستشارة إقليمية في إيل دو فرانس عام ١٩٨١م ، وأصبحت نائبة للرئيس فرانسوا ميتران عام ١٩٨٢م، وفي عام ١٩٨٤م كانت في طليعة الكفاح من أجل الدفاع عن المدارس الكاثوليكية الخاصة. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Alexandre Lemari,La mort d'Hélène Missoffe ,Le Monde , Paris,27 January 2015.

(١٥) مونيك بيليتيير : مولودة في عام ١٩٢٦، سياسية فرنسية وعضو في مجلس الدستور الفرنسي ، وعضو مجلس الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية في عام ١٩٧٧ المسؤولة عن دراسة جميع مشاكل الإدمان على المخدرات ،وشغلت منصب وزيرة العدل عام ١٩٧٨م ،ووزيرة منتدبة لدى رئيس مجلس الوزراء مكلفة بشؤون المرأة (١٩٨٠–١٩٨١). للمزيد من التفاصيل ينظر :

Laure Bereni, La genèse d'une nouvelle cause dans l'espace de la cause des femmes, Paris,2007.

(16) Michèle Cotta, Cahiers secrets de la Ve République (1977-1988), Vol. 2, Fayard, 2008,PP.22-28.

(17) Christiane Menasseyre, Les Françaises : aujourd'hui, Paris,1978,P.17.

(18) Mariette Sineau , Op. Cit., P.74.

(19) http://www.senat.fr/rap/r04-429/r04-4290.html.

(20) (http://archives.assemblee-nationale.fr/5/cri/1973-1974-ordinaire2/003.pdf).
(21)Larysa Karaliova , La politique de Valéry Giscard d'Estaing en matière de condition feminine 1974-1981, A Thesis, (Unpublished), The Universities Oslo, Det humanistiske fakultetet,2012,P.20.
(22) Ibid., PP.21-30.
(23) Valéry Giscard d'Estaing, Le pouvoir et la vie, Paris,1988,P.263.
(٢٤) في ٣١ تموز ١٩٢٠ ، أقرت الكتلة الوطنية(١٩١٩–١٩٢٤) ، والمكونة بشكل رئيسي من اليمين المحافظ والعديد من الأحزاب اليمينية الراديكالية قانونا يمنع منع الحمل والإجهاض، وضمن قانون عام ١٩٢٠ قمع أي دعاية لوسائل منع الحمل أو الإجهاض . للمزيد من التفاصيل ينظر :
Xavière Gautier, Naissance d'une liberté : Avortement, contraception : Le grand combat des femmes au XXe siècle, Paris,2002,228-229.
(٢٥) الحركة النسوية الفرنسية: هي حركة ظهرت منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م ،واستمر نشاطها الحركة النسوية عام ١٨٤٨م ، وبلغ ذروته في عام ١٩٤٤م عندما حصلت النساء على حق التصويت، وبدأت الحركة لإعادة تقييم دور المرأة في المجتمع ،والتوفيق بين المعاملة السيئة للمرأة في المجتمع على الرغم من وضعها السياسي المتساوي مع الرجل، و لم تظهر حركة نسوية قوية إلا في عام ١٩٦٨م مع إنشاء حركة تحرير النساء (حركة تحرير المرأة). للمزيد من التفاصيل ينظر:
Lenard R. Berlanstein, French Politics, Culture & Society, Berghahn Books, Vol. 27,2009,PP.10-22.
(٢٦) ميشيل بوناتوفسكي: (١٩٢٢– ٢٠٠٢) ، سياسي فرنسي ، أحد مؤسسي حزب الجمهورين المستقلين ، شغل منصب وزير الصحة عام (١٩٧٣–١٩٧٤) ، ووزيراً للداخلية (١٩٧٤–١٩٧٧) ، واستقال بوناتوفسكي من وزارة الداخلية ولم يتم استدعاؤه مرة أخرى كوزير منذ عام ١٩٧٧م ، وكان عضوا في البرلمان الأوربي(١٩٧٩ –١٩٨٩)، وترأس البرلمان الأوربي للجنة التنمية والتعاون (١٩٧٩–١٩٨٤)، ثم لجنة الطاقة والبحث والتكنولوجيا عام (١٩٨٤). للمزيد من التفاصيل ينظر :
Encyclopedia Britannica, New York, 1911, Vol.22.P.61.
(27) Larysa Karaliova, Op. Cit., PP.65-67.
(28) Ibid., P.67.
(29) John Gaffney , Op. Cit., P. 21.
(30) Berstein et Jean and François Sirinelli , Les années Giscard : Les réformes de la société 1974-1981, Paris,2007,P.259.
(31) Larysa Karaliova, Op. Cit., P.74.
(32) Ibid., P.75.
(33) Maurice Szafran, Simone Veil Destin, Paris,1994,P.208.
(34) Larysa Karaliova, Op. Cit., P.79.
(35) Berstein et Jean and François Sirinelli,P.269.
(36) Larysa Karaliova, Op. Cit., P.80.
(37) Ibid., P.94.
(38) Berstein et Jean and François Sirinelli,P.270
(39) Jean Louvet, divorce : projet de M. le Garde des Sceaux, L'homme nouveau , Paris, 6 Octobre 1974.
(40) (http://archives.assemblee-nationale.fr/5/cri/1974-1975-ordinaire2/048.pdf).
(41) Jean Carbonnier , Essais sur les lois, Paris,1979,P.133
(42) Ibid., P.134.
(43) Berstein et Jean and François Sirinelli,P.279.
(44) Ibid., P.280-290.

1- (http://archives.assemblee-nationale.fr/5/cri/1973-1974-ordinaire2/003.pdf).
2- (http://archives.assemblee-nationale.fr/5/cri/1974-1975-ordinaire2/048.pdf).
3- Alan Allport , Modern World Leaders Jacques Chirac , New York,2007.
4- Alexandre Lemari,La mort d'Hélène Missoffe ,Le Monde , Paris,27 January 2015.
5- Bernard A. Cook , Europe Since 1945 An Encyclopedia , London ,2001 .
6- Berstein et Jean and François Sirinelli , Les années Giscard : Les réformes de la société 1974-1981, Paris,2007.
7- Christian Nuenlist and Anna Locher , Globalizing de Gaulle, International Perspectives,on French Foreign Policies ,1958-1969, London,2010.
8- Christiane Menasseyre, Les Françaises : aujourd'hui, Paris,1978.
9- Christine Ockrent, Françoise Giroud,une ambition française, Fayard,2003.
10- Encyclopedia Britannica, New York, 1911, Vol.22.
11- http://www.senat.fr/rap/r04-429/r04-4290.html.
12- https://www.lemonde.fr/archives/article/1988/07/28/le-secret-d-helene-dorlhac.
13- Jack A. Goldstone, The Encyclopedia of Political Revolutions, London,1998,P.359.
14- Jacquemart et Jean-Baptiste Garat , " Simone Veil, survivante et immortelle", Le Figaro, 2 July 2017.
15- Jean Louvet, divorce : projet de M. le Garde des Sceaux, L'homme nouveau , Paris, 6 Octobre 1974.
16- John Gaffney , Political Leadership in France From Charles de Gaulle to Nicolas Sarkozy, London,2010.
17- Larysa Karaliova , La politique de Valéry Giscard d'Estaing en matière de condition feminine 1974-1981, A Thesis, (Unpublished), The Universities Oslo, Det humanistiske fakultetet,2012.
18- Laure Bereni, La genèse d'une nouvelle cause dans l'espace de la cause des femmes, Paris,2007.
19- Lenard R. Berlanstein, French Politics, Culture & Society, Berghahn Books, Vol. 27,2009.
20- Mariette Sineau, Profession : femme politique, Paris,2001.
21- Maurice Szafran, Simone Veil Destin, Paris,1994.
22- Michèle Cotta, Cahiers secrets de la Ve République (1977-1988), Vol. 2, Fayard, 2008.
23- Robert L. Lane , The Foreign Policies of the Fifth Republic ,A Study in Presidential Styles, A Thesis, (Unpublished), The College of William and Mary in Virginia,1981.
24- Valéry Giscard d'Estaing, Le pouvoir et la vie, Paris,1988.
25- Xavière Gautier, Naissance d'une liberté : Avortement, contraception : Le grand combat des femmes au XXe siècle, Paris,2002.